

2020

مدى فاعلية السياسات التعليمية في التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الجامعات الأردنية

Rawan K. abu-Khadra
roro_rose_2009@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe



Part of the [Education Commons](#)

Recommended Citation

K. abu-Khadra, Rawan (2020) "مدى فاعلية السياسات التعليمية في التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين", *Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education* (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي): Vol. 40: Iss. 1, Article 8. Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/vol40/iss1/8

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

مدى فاعلية السياسات التعليمية في التعليم العالي من وجهة نظر القادة الكاديميين ومتخذي القرارات في الجامعات الأردنية

Cover Page Footnote

*Assistant Professor of Educational Administration / College of Arts and Sciences / University of Science and Technology / Jordan

مدى فاعلية السياسات التعليمية في التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الجامعات الأردنية
روان خضر أبو شقرا*

الملخص

هدفت الدراسة الكشف عن مدى فاعلية السياسات التعليمية في التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الجامعات الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استخدمت المنهج الوصفي المسحي الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، وقد تم تطبيق استبانة مكونة من (31) فقرة موزعة على خمس مجالات تقيس مدى فاعلية السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تكون مجتمع الدراسة من القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الجامعات الأردنية والبالغ عددهم (247) فرداً، وقد أظهرت نتائج الدراسة: أن مدى فاعلية السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي كان كبيراً، كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على مجالات (الاعتماد وضمان الجودة والتمويل المالي والعلاقات الثقافية) لفاعلية السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر القادة ومتخذي القرارات تعزى لاختلاف متغير الجنس حيث كانت الفروق لصالح الذكور، كما وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية تعزى المسمى الوظيفي، وكانت الفروق لصالح أصحاب الوظائف الإدارية والمالية وجود فروق دالة إحصائية تعزى لاختلاف متغير المؤهل العلمي وذلك لصالح الدكتوراه وأوصت بالعديد من التوصيات من أهمها: العمل على تشكيل فريق عمل متخصص يتم إشراك الفنيين والإداريين والقادة الأكاديميين لرسم السياسة العامة ووضع خطط مستقبلية يهدف تبسيط الإجراءات وتحديث الوصف الوظيفي بشكل مستمر.

الكلمات المفتاحية: السياسات التعليمية، وزارة التعليم العالي الأردنية. القادة الأكاديميين.

The effectiveness of educational policies in the Higher Education in Jordan from the viewpoint of academic leaders and decision makers in Jordanian universities.

*Rawan K. abu-Khadra

Abstract

The study aimed at revealing the effectiveness of educational policies in the Higher Education from the viewpoint of academic leaders and decision makers in Jordanian universities. In order to achieve the objectives of the study, the researcher used a questionnaire consisting of (31) paragraphs divided into five areas measuring the effectiveness of educational policies in the Ministry of Higher Education, (247) employees and employees. The sample of the study consisted of (247) employees and employees. The results of the study showed that the effectiveness of the educational policies in the Ministry of Higher Education was high. The results also showed statistically significant differences at the level of statistical significance ($0.05 = \alpha$) between the average estimates of the sample in the fields of Accreditation and quality assurance, financial finance and cultural relations) of the reality of educational policies in the Ministry of Higher Education in Jordan from the point of view of leaders and decision makers due to the difference in sex variable where the differences were in favor of males, and the results showed the existence of statistically significant differences attributed to the name The differences were in favor of the administrative and financial staff. There were statistically significant differences due to the difference of the qualified variable in favor of the doctorate, and recommended many recommendations, the most important of which are: To form a specialized team that involves the technical, administrative and academic leaders to formulate the general policy and develop future plans Procedures and updated job description continuously.

Keywords: Educational Policies, Higher Education, Jordan. Academic leaders

* أستاذ مساعد إدارة تربوية/ كلية الآداب والعلوم/ جامعة العلوم والتكنولوجيا/ الأردن.

*Assistant Professor of Educational Administration / College of Arts and Sciences / University of Science and Technology / Jordan

المقدمة والإطار النظري للدراسة

تعد عملية التنمية البشرية منظومة علمية متكاملة تتكون من مجموعة من العوامل والعناصر والتي تعتبر من أهمها السياسات التعليمية والاقتصادية ومنظومة الفكر والقيم الثقافية المرتبطة بالفكر الاقتصادي والتعليمي ومن هذا المنطلق فقد انتهجت العديد من الدول وسارت ضمن خطط واستراتيجيات تنموية متتابعة لتحقيق التقدم والتطور في مختلف المجالات.

ينطلق اهتمام السياسات الحكومية في الأردن بقطاع التعليم العالي والبحوث العلمية، من سلم أولوياتها إذ ان التنمية البشرية مسألة اقتصادية تتعلق بالاستقرار والأمن القومي، ويعتبر تعزيز الفكر التنموي من أهم ما يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات وعليه فإن هذا يستلزم وجود سياسات تعليمية قادرة على الانتقال إلى التقدم والتطور الأفضل وإلى مراحل متقدمة ومتطورة من سياساتها. (المقداد، 2010)

لقد شهد قطاع التعليم العالي في الأردن العديد من التحولات والتغيرات استجابة لتلك التحولات والتغيرات الشاملة والسريعة، والتي تستلزم من مؤسسات التعليم العالي ضرورة مواكبتها، إذ رافق هذه التغيرات إنجازات متعددة تستلزم على وزارة التعليم العالي والمعنيين فيها أن يجتهد ويحاول جاهدا لحماية مؤسسات التعليم العالي واجراء مراجعات موضوعية متعددة ومتكررة بين الفترة والأخرى لكافة السياسات التعليمية المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، 2018).

وفي ظل هذه التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي، فإن هذا يستلزم على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي القيام بإجراء مراجعة لخططها الواقعية وموضوعية لإعداد استراتيجيات وسياسات شاملة تتضمن تحليلا واقعيا للوضع الحالي، وتحدد الفجوات ونقاط الضعف، بهدف تطوير سياستها الحالية وتوجهاتها وتوثيقها، وذلك من خلال تحديد أولويات وأهداف ومعايير تربوية ويكون ذلك من خلال القيام برسم السياسة التعليمية والتوجهات للوزارة لتواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وعلى كافة

المجالات، وبناء على ذلك يجب وضع رؤية مستقبلية لخطّة عمل واضحة، وقابلة للتطبيق تتم بخطط معينة زمنية تحدد الإجراءات والزمن والنشاطات والزمن والجهات المسؤولة عن التنفيذ والنشاطات والمؤشرات والنتائج المتوقعة للتخلص من الهوة وحل كافة المشكلات وتطوير قطاع التعليم العالي (جغوري، 2016).

وتعتبر السياسة التعليمية قمة النظام التعليمي في الدولة، فهي المرحلة الأولى من مراحل عملية إعداد العملية التعليمية، حيث تحدد الاختيارات الرئيسة والتوجيهات من قبل الجهات المسؤولة عن التربية. كما تختص السياسات التعليمية بشؤون التعليم الجامعي في كافة تخصصاته، حيث تُعنى بتحديد الشكل العام لهذه التخصصات، وأهداف كل تخصص، وتوفير كل ما يلزمه للنمو والارتقاء للوصول إلى تحقيق أهدافه (مصطفى، 2007).

تحدد السياسة التعليمية التوجه العام للنظام التعليمي الجامعي بكافة عناصره وينبثق منها سياسات استراتيجية متضمنة في سياسات استراتيجية Strategic Policies التي تبين التوجهات الاستراتيجية العامة والتي تسعى الوزارة إلى تحقيقها، وتبرز ضمن الخطة الاستراتيجية للوزارة، التي تظهر لاحقاً في السياسات العملية والتنفيذية (الخروف وأبو الشعر، 2010).

1- مفهوم السياسة التعليمية وأهدافها ومراحلها

مفهوم السياسة التربوية:

في اللغة - كلمة سياسة مصدرها الفصل ساس يسوس، ومعناها في اللغة ساس الناس سياسة أي تولى رياستهم وقيادتهم، وساس الأمور، أي دبرها وقام بإصلاحها.

- هي المرشد العام المكتوب أو غير المكتوب الذي يضع الحدود التي على أساسها يتم تحديد الاتجاه العام للعمل التربوي. (بيومي، 2009) - استراتيجيات وأهداف عملية قائمة على أساس التشخيص الدقيق للنظام التعليمي القائم. (الحقيل، 2003)

- الإطار العام الذي يوجه العمل الإداري والفني في النظام التعليمي كما أنها الإطار الذي تقوم على أساس إنجازات هذا النظام بصفة عامة. فالسياسة (policy) لغة:

ويعد غياب السياسات التعليمية في مؤسسات التعليم العالي وخطط التطوير التربوي قد أظهرت العديد من المشكلات والتي ربما وقفت في طرق تنفيذها ونظراً لأهمية السياسات التعليمية فإنها ليست مجرد توجيهها أو مجرد نقطة البداية في المجال التربوي والنظام التعليمي في الأردن، فهي تشكل أساساً في تقويم الخطط القائمة والخطط المقترحة لتفعيل وتحسين السياسات التعليمية.

ومن هذا المنطلق ظهرت الحاجة الملحة إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات التعليمية بما تتناسب مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وما يحقق أغراض التنمية المحلية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلى من خلال الاستفادة القصوى من الإمكانيات والكفاءات البشرية القصوى، ومن ثم إعدادها تربوياً وعلمياً ومهنياً وبالشكل المناسب. حيث تعد عملية التنمية البشرية منظومة متكاملة تتسجها مجموعة من المكونات والعوامل المتداخلة والتي تتمثل بالسياسات التعليمية والتي تعتبر من أهم هذه العوامل والتي تسير وفق خطط واستراتيجيات تنموية تجعلها من الدول المتقدمة في مجال التعليم العالي. (فطيمة، 2012).

2- مبادئ السياسة التربوية:

لقد ذكر (القريناوي، 2017) أن هناك عدد من المبادئ التي تركز عليها السياسة التربوية منها: مبدأ التربية الإيمانية، والمبدأ القومي، ومبدأ التربية للإنسانية، ومبدأ التربية للقوة والبناء، والمبدأ الإنساني، ومبدأ التربية المتكاملة، والمبدأ الديمقراطي، والمبدأ التنموي.

3- المعايير والتوجهات العالمية للسياسات التربوية:

تم جمع وتصنيف المعايير والمبادئ والتوجهات العامة للسياسة التربوية، وتلخيصها في عدد من المعايير لتقييم السياسة التعليمية من ناحية المضمون منها:

1. المرجعية المجتمعية: يعتبر النظام التعليمي جزء من المنظومة المجتمعية، فهو يؤثر ويتأثر بالمجتمع، وهي "الرؤيا العامة التي تشكل الإطار الفكري للمجتمع وإيدلوجيته والتي يعبر عنها (بالهوية) التي تشير إلى الأسس العقيدية التي تحكم البنية الكلية للمجتمع".

تعني "تولي الرياسة والقيادة، وساس الناس سياسة أي تولي رياستهم وقيادتهم، وساس الأمور دبرها وقام بإصلاحها" (بكر، 2003).

السياسة: عبارة عن "المبادئ التي يقوم عليها التعليم وتحدد إطاره العام وفلسفته وأهدافه ونظمه (الهلوب، 2012، 21).

- وهي تعبيرات واقعية عن كيفية اقتسام (القوة) الاجتماعية ونظام المشاركة في الخير العام.

- وهي أيضاً أنه مع تعدد المفاهيم إلا أنها لا تختلف في المضمون، وإن تفاوتت بين الطول والقصر.

ولقد ظهر الاهتمام بالسياسات التعليمية أواخر عقد السبعينات بعد صدور تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية، وهذا ما أكدت عليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

أهداف ومهام السياسات التربوية:

تهدف السياسات بشكل عام إلى تحسين العملية التعليمية من خلال الاهتمام بتطوير جميع عناصرها، وتحسين كافة الظروف المرتبطة بها وهي:

- المساهمة في استراتيجيات التعليم اللازمة لتحقيق التطوير التربوي المناسب.

- تحقيق مبدأ تبادل الخبرات الناجحة بين هيئات التدريس المختلفة لخلق التنمية المستمرة لجميع كفايات المهنة.

- تعزيز التعاون وتحقيق التوازن في توزيع المعلمين في المدارس.

- مساعدة المعلمين على التخطيط الناجح للبرامج التربوية والثقافية والاجتماعية والتي تعمل على خلق جو اجتماعي دراسي ملئ بالحيوية والنشاط.

وتعتبر السياسات التعليمية جزء لا يتجزأ من السياسات العامة للدولة تؤثر فيها وتتأثر بها، فهي تنفرع من السياسة التربوية العامة، حيث حظيت اهتمام منذ النصف الثاني من القرن الماضي باهتمام كبير على المستوى العالمي والعالمي؛ وذلك لأنها توجه نظم التعليم نحو تحقيق أهداف المجتمعات، مما جعل الدول المتقدمة تتادي بتبني أنماط تعليمية محددة تتناسب مع حركة تطور المجتمع (مصطفى، 2007).

وقد ذكر لهلوب(2012) أن مراحل صنع السياسات هي:

1. الاستكشاف: وفي هذه المرحلة تتم عمليات المراجعة والدراسة لفلسفة وأهداف المنظمة، من أجل استيعاب القضية الجديدة.
2. التشخيص: يتم في هذه المرحلة تشخيص القضية ودراساتها، وبيان مدى تأثيرها على السياسات القائمة.
3. تحديد الحاجة: يتم فيها إقرار المشكلة أو الحاجة التربوية، لوضع سياسة خاصة بها.
4. بدء الانطلاق: تتمثل هذه المرحلة في جمع البيانات والآراء المختلفة، تمهيداً لوضع التنبؤات الضرورية لبناء السياسة الجديدة.
5. وضع المعالجات: من خلال الخطوة السابقة يتم وضع حلول للقضية الجديدة، وتحليل تأثيرها على المنظمة.
6. الاختيار: يتم اختيار السياسة الأفضل من بين البدائل أو الحلول التي تم طرحها.
7. المناقشات: يتم في هذه المرحلة بلورة الآراء القادمة من جميع العاملين في المنظمة مما يساعد في عملية التنفيذ.
8. الإقرار والتنفيذ: يتم اتخاذ القرار في بدء التنفيذ، بعد صياغة السياسة على شكل قرار مكتوب يعلن للجميع في المنظمة.
9. المتابعة: هي مرحلة المتابعة والتغذية الراجعة التي يتم فيها تقييم أثر القرار الجديد على الواقع، ومدى تأثيره في تحقيق الأهداف.

فالسياسة التعليمية هي الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم لتلبية حاجات المجتمع وتحقيق أهداف الأمة، وهي تشمل حقول التعليم ومراحله المختلفة، والخطط والمناهج والوسائل التربوية والنظم الإدارية والأجهزة القائمة على التعليم وسائر ما يتصل بها وإعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علمياً وفكرياً تأهيلاً عالياً، لأداء واجبهم في خدمة بلادهم، والنهوض بأممتهم، وإتاحة الفرصة أمام النابغين للدراسات العليا في التخصصات العلمية المختلفة للقيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العالمي، في الآداب،

2. التفاعل مع المتغيرات العالمية بما يتفق مع حاجات المجتمع: ومن أبرز التغيرات التي حصلت في العالم ثروة الاتصالات، وثورة المعرفة، وثورة العولمة، والثورة الاجتماعية، والثورة الاقتصادية.
3. الاتساق والتكامل: أي الترابط بين جميع عناصر النظام التعليمي، لأن فشل السياسة غالباً ناجم عن عملية الإصلاح الجزئية، وبالتالي يجب أن تعمل السياسة التعليمية ضمن أهداف تكاملية تحقق الأهداف والسياسات الموضوعية من قبل الدولة.
4. تكامل سياسات التعليم مع سياسات قطاعات المجتمع الأخرى: لا بد أن تكون أهداف السياسة التعليمية متكاملة مع الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة.
5. التقويم المستمر للسياسة التعليمية في ضوء حاجات المجتمع: وذلك لمسايرة التغيرات الحادثة في المجتمع والتغيرات المحلية والعالمية.
6. الاهتمام بتعليم ما قبل المدرسة: يعتمد تنمية شخصيات الأطفال صغار السن على مرحلة ما قبل المدرسة، وتؤكد هذا الكثير من السياسات التعليمية.
7. إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته: فمن السياسات التعليمية الناجحة استيعاب جميع الأفراد اللذين هم في سن التعليم الابتدائي أو من فاتهم دخول المدرسة والعمل على محو الأمية.
8. الاهتمام بإعداد المعلم المتميز ورفع المستوى المهني والاقتصادي له، للنهوض بالنظام التربوي (المنقش، 2006).

4- مكونات ومراحل تكوين السياسة التعليمية:

هناك عدة خطوات تحدد مسار السياسة التعليمية وهي:

1. وجود مشكلة أو ظاهرة تحتاج دعم من السياسة التعليمية.
2. تكوين السياسة التعليمية من حيث ربط الأفكار وقيم المجتمع وتوظيفها.
3. تنفيذ السياسة: عن طريق استخدام المنهج العلمي في حل المشكلة، ومتابعة التغيرات التي تحدث خلال مرحلة التنفيذ وتطبيق مبدأ المحاسبية (بكر، 2003).

والمرونة كي تساهم في إنجاز أهدافها، كما يجب أن تكون السياسة مكتوبة، حتى يتم تفسيرها بشكل صحيح، كما يجب أن تتصف بأنها عامة، وليست مفصلة لكي يستطيع المسؤولون الإداريون، والفنيون من العمل بحرية في اتخاذ القرارات الملائمة كما يتطلب الموقف والمشكلة التي هم في صدها، وأخيراً يجب أن تكون هذه السياسة واضحة ومفهومة لجميع العاملين بالمؤسسة التعليمية، ولا تتأثر بتغير هذا المسؤول أو ذاك، وهذا ما يعني المرونة لا الجمود بحيث يمكن تطوير هذه السياسة وتمييزها في ضوء الظروف والحاجات المتغيرة.

كما تسعى الحكومة لأن يملك هذا الجيل، المواقف النفيسة والأساليب الفكرية والمعارف والمهارات القادرة على مغالبة التحديات وعلى حمل رسالة التحديث والتجديد وبناء مجتمع عصري.

واعتماداً على فلسفة التربية المتضمنة في قانون التربية والتعليم، فإن السياسة التربوية في الأردن تركز على المبادئ والأولويات التالية:

1- الإيمان بالله، وتشمل هذه الأولوية "مبدأ التربية للإيمان" الذي يشير إلى:

2- الإيمان بوحدة الأمة العربية وحرية وشخصيتها في الوطن العربي المتكامل والإيمان بالمثل العليا للأمة العربية.

3- التفاهم الدولي على أساس العدل والمساواة والحرية:

4- احترام كرامة الفرد وحرية وتقيد المصلحة العامة للمجتمع بحيث لا يطغى إحداها على الآخر.

5- العدل الاجتماعي، وإتاحة الفرص المتساوية للتعليم لجميع أبناء الأردن وبناته ضمن إمكانيات الأفراد أنفسهم.

6- مساعدة كل طالب على النمو السوي جسمياً وعقلياً واجتماعياً وعاطفياً، ليصبح مواطناً مسؤولاً عن نفسه وعن مجتمعه.

7- أهمية التربية والتعليم لتنمية المجتمع الأردني ضمن إطار الوطن العربي المتكامل في جميع النواحي.

لا نستطيع فصل السياسة التعليمية عن السياسة العامة للدولة، فهي تشتق أهدافها من الأهداف العامة للنظام السياسي القائم، وهي تعبر عن حاجات المجتمع التي

والعلوم، والمخترعات وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية التكنولوجية.

ومن خلال تطبيق مبادئ السياسات التربوية يمكن النهوض بالمجتمع التربوي من حالة اليأس والخنوع وعدم الإبداع إلى مجتمع منفتح مبدع يقدم للتعليم كل ما يراه جديداً وينهض بالعملية التربوية، ويمكن البلاد من أداء دورها القيادي لبناء الحضارة الإنسانية على مبادئها الأصيلة التي تقود البشرية إلى تحقيق الأمن والطمأنينة والسلام.

وخلال العقدين الماضيين ومع دخولنا الألفية الثالثة - قرن جديد - حدثت تغيرات وتحولات سريعة وهائلة وكبيرة جداً على مختلف الأصعدة والميادين في أغلب المجتمعات، نتيجة ارتفاع مستوى تعليم الفرد وثقافته وكذلك المجتمع، ونتيجة لتطور الاختراعات والاكتشافات العلمية الحديثة في مختلف مجالات العلوم، خاصة في مجال المعلومات والاتصالات الإلكترونية وما شملته الثورة المعرفية، والتي ربطت وقربت بين جميع دول وشعوب العالم في كافة أرجاء المعمورة مما جعل العالم قرية صغيرة، حيث أصبحت المعلومات والمعرفة هي القوة والسلطة المؤثرة في التطور ونمو أي مجتمع، ويضاف إلى تلك التغيرات في التقنية وما حدث من تغيرات وتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية هائلة على المستوى الدولي والإقليمي.

5- السياسة التعليمية في الأردن:

هي سلسلة توجيه النشاط التربوي بعد أن يتم تحديد الأهداف، تأتي السياسة التربوية الخطوة التالية، وتكون الإطار العام الذي يوجه العمل الفني والإداري في المؤسسة التربوية، كما أنها الإطار الذي تقوم على أساسه إنجازات هذه المؤسسة بصفة عامة.

إن السياسة التربوية تبدو في صورة تقارير، أو مفاهيم عامة تساعد المسؤول التربوي عند اتخاذ القرار، وهي وليدة الأهداف التعليمية، والقواعد السلوكية التي تسترشد بها الإدارة، فالأهداف العامة هي التي تحدد السياسة التربوية العامة التي تنتهجها المؤسسة التعليمية، ولا بد للسياسة التعليمية من أن تتميز بالثبات، والوضوح، والتكامل،

- اعتبار التربية أداة تغيير في عالم يسوده التغيير الدائم ويرتبط هذا التغيير بمختلف المؤسسات الثقافية والاجتماعية والإعلامية والاقتصادية في المجتمع، وهذا يتطلب مشاركة هذه المؤسسات في العملية التربوية والتنسيق فيما بينها.

- اعتبار التربية أداة لتطوير مفهوم العمل، وهذا يتطلب إدخال مفاهيم جديدة في أساليب العمل وربطه بالتعليم.

- اعتبار التربية أداة لتعميق الانتماء الوطني والقومي والإنساني لدى المتعلم، وهذا يتطلب تمسكه بالأصالة الذاتية لثقافته، وتفاعله في الوقت نفسه، مع الحضارة الإنسانية المعاصرة.

- اعتبار التربية أداة لتعميق مفاهيم الديمقراطية لدى المتعلم، وهذا يتطلب إعداده في مناخ يهيئه لممارسة النقد الذاتي والنقد البناء.

- اعتبار التربية أداة هامة في إيجاد التوازن والتناسق في الهرم المهني للقوى العاملة، وهذا يتطلب إعادة النظر في البرامج التربوية ومتطلبات فرص الالتحاق بها.

الخطوط العريضة في مجال السياسة التربوية:

<http://www.mohe.gov.jo/ar/Documents/N.S2014-2018.pdf>

1- توفير نوعية تعليمية للناشئة الأردنيين تمكنهم من العيش في مجتمع القرن الحادي والعشرين بكفاءة وفاعلية.

2- الموازنة بين النظام التعليمي وحاجات المجتمع الأردني الراهنة والمستقبلية.

3- تحسين التعليم وتجويد محتواه في سبيل جعل الأردن مركزاً متميزاً في إعداد القوى البشرية المدربة.

4- رعاية الموهوبين من الطلبة، وتشجيع المبدعين في مختلف فروع المعرفة، وتوفير البنى المؤسسية التي توفر لهم الرعاية المناسبة.

5- تغيير سلوك المعلمين ومواقفهم التقليدية من التعليم والعملية التربوية.

6- تأصيل الاتجاه العقلاني في النظام التعليمي بعامه، وفي الإدارة التربوية والتقييم التربوي بخاصة.

تشمل كافة القطاعات والميادين، ولهذا نجد أنها تعبر عن مجموعة من الأغراض هي:

- أغراض ذات طبيعة فلسفية وثقافية عامة.

- أغراض سياسية تعبر عن الاتجاهات الوطنية.

- أغراض اقتصادية واجتماعية يتطلب تحقيقها في فترة زمنية معينة.

- أغراض تربوية عامة يحتاجها المجتمع لتحقيق أهدافه الموضوعية.

- أغراض تربوية محددة ونوعية تتطلبها كل مرحلة وكل نوع من التعليم.

الاتجاهات والمبادئ في السياسة التربوية:

- اعتبار التعليم وسيلة لإحداث التماسك الفكري والاجتماعي.

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم والعدل الاجتماعي.

- يكون التعليم الإلزامي مجانياً في المدارس الحكومية وأن مدة الإلزام تسع سنوات.

- ربط أنواع التعليم ومناهجه بحاجات التنمية.

- الأخذ بالتربية المتكاملة.

- وضع منهجية علمية لتطوير التربوي وتنمية البحث التربوي.

- الاهتمام بتحسين الكفاية الداخلية (والكفاية) الخارجية للتعليم.

- تطوير الإدارة التربوية والتخطيط التربوي.

- اعتبار الإنسان قيمة في ذاته، وأثمن ثروة يمتلكها المجتمع الأردني، ويتطلب إعداده للقيام بدوره في الحياة توفير المناخ العلمي وتوفير الفرص التعليمية.

- اعتبار المتعلم هدفاً وأداة للتنمية الشاملة، وهذا يتطلب إكسابه المهارات والعادات والاتجاهات الإيجابية المرغوب فيها.

- اعتبار التربية أداة للإعداد لمجتمع المستقبل على المستويين الفردي والاجتماعي، وهذا يتطلب تزويده (المتعلم) بالمعارف والعلوم وتطبيقاتها بشكل متداخل متكامل.

6-السياسة التعليمية في التعليم العالي الأردني:

بدأ الاهتمام بالتعليم العالي من حيث الأشراف عند صدور قانون التعليم العالي عام 1984، حيث تم إنشاء وزارة التعليم العالي لتقوم بالعديد من المهمات من حيث الأشراف على قطاع التعليم العالي من خلال مجلس التعليم العالي الذي يتولى رسم السياسة العامة لقطاع التعليم العالي وصندوق دعم البحث العلمي وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وفريق الوزارة الفني والاداري والمتمثل بالعديد من المديريات والتي تقوم بدعم العمل والارتقاء به والعمل على تطويره والتي من شأنها الارتقاء بمستوى التعليم العالي في الأردن من خلال لجان علمية متخصصة تقوم بدراسة كافة الشهادات الصادرة وتوثيقها ، ودعم الطلبة المتفوقين في الجامعات الأردنية من خلال بعثات أوائل المملكة وأوائل الأولوية والمنح والقروض المقدمة من صندوق دعم الطالب، ونظرا للتطورات والتغيرات التي حدثت في قطاع التعليم تطلب الامر إعادة النظر في القوانين والأنظمة المنظمة لعمل هذا القطاع من أجل المحافظة على جودة ونوعية مخرجات التعليم وزيادة دعم واستقلالية الجامعات . (وزارة التعليم العالي، 2018).

وقد تمحورت رسالة التعليم العالي حول تمكين ودعم مؤسسات التعليم العالي للقيام بواجباتها ومسؤولياتها الرئيسية والمنسجمة مع سياسات واستراتيجيات التعليم العالي القائمة على التنافس لإرساء معايير النزاهة وتعزيز مبادئ المسائلة والعدالة والشفافية وتبني الريادة والتميز والابداع بالتشارك مع القطاع الخاص. (عامل، 2007) واستمررا لسعي الوزارة في تطوير كافة أعماله وفقا لخطة استراتيجية الدولة، فقد أطلقت الوزارة العديد من المبادرات النوعية والفريدة منها دخول الوزارة جائزة الملك عبد الله لتمييز في الاداء الحكومي، وهذه الجائزة جاءت لتؤكد الاهتمام بالموظفين العاملين الفاعلين في المؤسسات الحكومية، إضافة إلى الاهتمام بمتلقي الخدمة، إضافة إلى أهمية دور التدريب والتعليم المستمرين للموظفين ومنح الحوافز المختلفة والمكافآت. (أبو الشعر ، 2010).

7-تنمية الولاء الوطني والانتماء القومي عند الناشئة ومعلميهم، وذلك من خلال إدخال التربية السياسية والقومية في مختلف مراحل التعليم.

8-إضفاء الطابع الديمقراطي على العمل التربوي.

أما في مجال مرتكزات السياسة التربوية، فقد جاءت توصيات مؤتمر التطوير التربوي تحت ثلاثة عناوين فرعية هي:

أ-المرتكزات الوطنية والقومية.

ب-المرتكزات الفكرية.

ج-المرتكزات الاجتماعية.

هذا وقد تضمنت المادة الخامسة من قانون التربية والتعليم رقم 27 لعام 1988م مبادئ السياسة التربوية والتي تمثلت فيما يلي:

أ-توجيه النظام التربوي ليكون أكثر مواءمة لحاجات الفرد والمجتمع وإقامة التوازن بينهما.

ب-توفير الفرص لتحقيق مبدأ التربية المستديمة، واستثمار أنماط التربية الموازية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

ج-تأكيد أهمية التربية السياسية في النظام التربوي، وترسيخ مبادئ المشاركة والعدالة والديمقراطية وممارستها.

د-توجيه العملية التربوية توجيهًا يطور في شخصية المواطن القدرة على التحليل والنقد والمبادرة والإبداع والحوار الإيجابي، وتعزيز القيم المستمدة من التراث العربي والإسلامي والإنساني.

هـ-ترسيخ المنهج العلمي في النظام التربوي تخطيطًا وتنفيذًا وتقويمًا، وتطوير نظم البحث والتقويم والمتابعة.

و-توسيع أنماط التربية والمؤسسات التربوية، لتشمل برامج التربية الخاصة.

ز-تأكيد مفهوم الخبرة الشاملة بما في ذلك الخبرات المهنية والتكنولوجية.

ح-التأكيد على أن التعليم رسالة ومهنة لها قواعدها الخلقية والمهنية.

ط-توجيه النظام التربوي بما يكفل تحقيق مركزية التخطيط العام والمتابعة واللامركزية في الإدارة.

ي-الاعتزاز بمكانة المعلم العلمية والاجتماعية لدوره المتميز في بناء الإنسان والمجتمع.

الدراسات السابقة:

قام ميلتودج (Militeoldgj, 2009) بإجراء دراسة في مجال السياسات التعليمية في مؤسسات التعليم العالي حيث هدفت هذه الدراسة إلى للكشف عن دور سياسات التعليم العالي وشهادة الاعتماد وضبط الجودة على جودة البرامج القيادية التعليمية في الجامعات الأمريكية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعادة تطوير استبانة مصممة لقياس ذلك ، وتصميم أسئلة مقابلة مقننة ، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن المقاييس المخصصة للمحاسبية والمسؤولية تؤدي إلى إحداث تغييرات جذرية في المحتوى وفي برامج أعداد القيادات التعليمية ، وأن معايير الولاية تؤثر واضح ومحدد على تطوير البرامج في إعداد المديرين والقادات التعليمية لينعكس ذلك على مدى المهارات المطلوبة للأفراد الإداريين العاملين ، كما وأظهرت أن سياسات التعليم العالي تؤثر تأثيرا مباشرا على شهادات الاعتماد وعلى جودة البرامج وبشكل عكسي ووجود فروق في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث، كما وأجرى Bogue (2010) بأجراء دراسة تهدف إلى التعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية بين سياسة المحاسبة وتمويل التعليم في وزارة التعليم العالي وبين حوافز أداء الأفراد العاملين في وزارة التعليم العالي في كندا ، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استخدم الباحث الاستبانة لجمع البيانات وقد تكونت فقرات الاستبانة من (60) فقرة ، وقد تكونت عينة الدراسة من (130) شخصا، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها ، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة بين سياسة المحاسبة وتمويل التعليم العالي وبين حوافز الأداء للأفراد العاملين تعزى لمتغير سنوات الخبرة . وعدم وجود فروق في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وقد أجرى المقداد (2010) دراسة هدفت إلى تشخيص دور السياسات الحكومية الأردنية في توجيه التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في ظل اهتمام الدولة باستثمار رأس المال البشري نتيجة للتحديات المالية ممثلة بمحدودية الموارد الطبيعية والتحديات الإقليمية التي فرضت حالة من

عدم الاستقرار على خطط الدولة التنموية ، كما ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة منهج النظم ومدرسة المؤشرات لبيان أثر السياسات التعليمية في توجيه قطاع التعليم العالي بما يخدم التنمية البشرية لتنعكس على المجالات التنموية الأخرى ، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أبرزها أن السياسات الحكومية في توجيه قطاع التعليم المتبعة بحاجة إلى أدوات تفعيل اللازمة كالرقابة والمحاسبة، وضرورة الاهتمام بوضع سياسات تعليمية من شأنها التركيز على نوع الكفاءات البشرية استنادا إلى متطلبات التنمية المنشودة. ووجود فروق في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور.

كما أجرى حرب (2011) دراسة هدفت التعرف على أولويات السياسات التعليمية بعد ثورة 25 يناير من وجهة نظر الأحزاب السياسية. وبيان أهمية مشاركة الأحزاب السياسية ودورها في صناعة السياسات التعليمية. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي وقد تكون مجتمع الدراسة من كافة الأحزاب السياسية والبالغ عددهم (15) حزبا سياسيا، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات منها الخروج بقائمة تضم القضايا التعليمية في وزارة التعليم العالي ثم عرضها على مجموعة من القادة الحزبيين لاستطلاع رأيهم لتحديد أهمية كل قضية من القضايا، والتي تمثل أولويات السياسات التعليمية من وجهة نظر الأحزاب السياسية في الفترة القادمة. كما وأجريت بني عيسى (2012) دراسة بعنوان أثر العولمة على سياسات التعليم العالي، بحيث هدفت هذه الدراسة توضيح العلاقة بين العولمة واستراتيجيات التعليم العالي في الأردن وكما يهدف إلى التعرف على استراتيجيات التعليم العالي الأردنية والمشاكل والتحديات التي تواجهها، والوقوف على العوامل التي أسهمت في بناء استراتيجيات التعليم العالي الأردنية وكانت السبب في وصولها لهذا المستوى المرموق. وقد تكون مجتمع الدراسة (340) في التعليم العالي. وقد تم تقسيمه إلى مباحث تدور حول مفهوم العولمة وعلاقتها بالسياسة التعليمية في الجامعات الأردنية، ومدخلاتها ومخرجاتها، وقد أظهرت

التعقيب على الدراسات السابقة،

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث المنهج: استخدمت معظم الدراسات منهج الوصفي مثل دراسة المقداد (2010) وفي حين استخدم نمور (2012) المنهج التاريخي والوصفي في حين استخدم كمال (2016) و (Milittle, 2009)، وحرب (2011) المنهج الوصفي وبينما (cassity.2013) استخدمت المقابلة وقد استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، ومن من حيث عينة ومجتمع الدراسة: اختلفت الدراسات السابقة في المجتمع والعينة حيث أن بعض الدراسات كانت العينة من الأحزاب السياسية مثل: دراسة حرب (2011)، ونمور (2012) من طلبة الجامعة، بينما دراسة (Milittle, 2009). ودراسة Bogue (2010) تكونت من الأفراد العاملين في وزارة التعليم في كندا. بينما دراسة (cassity.2013) كانت تضمنت أعضاء هيئة التدريس في جامعة كاليفورنيا. بينما كانت العينة الحالية فكانت من الأفراد القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية، ومتخذتي القرارات في الوزارة أما عن طريقة أخذ العينة فقد كانت معظمها بالطريقة العشوائية كداسة كمال (2016)، وحرب (2011) ودراسة بني عيسى (2012) ودراسة نمور (2012) بينما عينة الدراسة الحالية فقد تم اختيارها بالطريقة القصدية، وأما من حيث المتغيرات فقد اتفقت مع بعض الدراسات في استخدام عدة متغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة) مثل دراسة (Milittle, 2009)، ودراسة كاستي (cassity.2013) ودراسة كمال (2016)، بينما استخدمت الدراسة الحالية (الجنس و المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي). وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة لبناء أداة الدراسة، وتكوين الفكرة بصورة أكثر دقة وأكثر وضوحاً، المساعدة في تحديد المتغيرات الأفضل لموضوع الدراسة، والاطلاع على قائمة المراجع السابقة للاستفادة أكثر من المراجع التي تتناسب وموضوع الدراسة، والاستفادة من الأسلوب الاحصائي الانسب والأكثر ملائمة، الاستفادة من المقترحات. أهم ما يميز هذه الدراسة بأنها تفردت بقياس مستوى فعالية السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي

نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الخبرة، وقد أوصت العديد من التوصيات الوصول إلى نتائج علمية من خلال البحث تلقى الضوء على علاقة التعليم العالي بالتنمية والاستقلال والتطور الاجتماعي والعلمي في الأردن.

كما أجرت نمور (2012) دراسة هدفت فيها التعرف على كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، ولتحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي حيث تكون مجتمع الدراسة من طلبة الجامعة والبالغ عددهم (540) طالب من طلبة الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق في استجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة تعزى للجنس ولصالح الاناث، وعدم وجود فروق لصالح القسم.

وقام كاستي (cassity.2013) بإجراء دراسة هدفت إلى التعرف على آراء الأفراد العاملين في جامعة كاليفورنيا والمتعلقة بسياسات التعليم المستمر في الجامعة، ولتحقيق اهداف الدراسة فقد قام الباحث باستخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات، وقد تكونت عينة الدراسة من (120) فرداً، وقد أظهرت نتائج الدراسة ضعف ممارسات وحدة التعليم المستمر في جامعة كاليفورنيا، ووجود فروق في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث.

كما قام كمال (2016) بأجراء دراسة هدفت إلى تناول أليات الإصلاحات التي شهدتها قطاع التعليم العالي في الجزائر متمثلة في الانخراط ضمن السياق للتعليم العالي، ومحاولة إعادة النظر في الهيكلية الجديدة في وزارة التعليم العالي بعد مرور فترة محددة من الزمن ممثلة بفترة العشر سنوات، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي ولتحقيق أهداف الدراسة طورت الباحثة أدلة الدراسة وصممت أداة المقابلة لتطبيقها على عينة الدراسة والبالغ عددهم (231) من الأفراد الإداريين والعاملين في وزارة التعليم العالي، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الخبرة والمؤهل العلمي والمؤهل العلمي.

التعليم العالي، ولها أثر في تطوير الكفاءات البشرية من الافراد العاملين ومن الملاحظ إقرار الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي عام 2014-2018 وبرزت عدة استفسارات وتساؤلات من المهتمين بالتعليم العالي منها هل الخطة قد طبقت وما مدى فاعليتها ،ولذلك قامت الباحثة بهذه الدراسة للكشف عن مدى فاعليتها في مجالات محددة مثل التطوير المؤسسي والتخطيط والسياسات والاعتماد وضمان الجودة والتمويل الحكومي والعلاقات الثقافية، إذ تحددت مشكلة هذه الدراسة في الكشف عن مدى تفعيل السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الجامعات الأردنية، كما التعرف على أثر بعض المتغيرات كالجنس المسمى الوظيفي والمؤهل العلمي حول فاعلية السياسة التعليمية في التعليم العالي بالأردن.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس: "ما مدى فاعلية السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي في الاردن من وجهة نظر القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الجامعات الأردنية؟ ويتفرع عن هذا السؤال السؤالين التاليين:

1. ما مدى فاعلية السياسات التعليمية في مجالات التطوير المؤسسي والتخطيط والسياسات والاعتماد وضمان الجودة والتمويل الحكومي والعلاقات الثقافية في التعليم العالي بالأردن من وجهة نظر القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الجامعات الأردنية؟
2. هل توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لاستجابات أفراد عينة الدراسة في وجهة نظر القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات حول مدى فاعلية السياسات التعليمية في التعليم العالي الأردني تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الكشف عن مدى فعالية السياسات التعليمية في التعليم العالي بالأردن، والكشف عما إذا كانت هناك فروق لاستجابات أفراد عينة الدراسة في تصورات

من حيث المتغيرات التي تناولتها، ومن حيث بيئتها التي أجريت فيها ففي حدود علم الباحثة لم يتم إجراء مثل هذه الدراسة في الوزارة ومن وجهة نظر القادة الأكاديميين في الجامعات ومتخذي القرارات في الوزارة كما تفردت ببناء أداة تقيس مستوى فاعلية السياسات التعليمية.

مشكلة الدراسة:

في ضل التحولات والتغيرات التي شهدتها التعليم العالي في الأردن، وظهور العديد من الإنجازات الإيجابية المتعددة بالإضافة إلى ظهور بعضا من المشكلات فإنه يستلزم من متخذي القرارات والقادة الأكاديميين في الجامعات لأن يجتهد كل في جانبه لحماية هذا القطاع لمواجهة الاخطار التي تحيط به كما وتعزيز الإيجابيات و هذا يستلزم من وزارة التعليم العالي القيام بمراجعة دورية وموضوعية لكل جوانب التعليم العالي بين الفترة والأخرى، ثم التقييم والبحث عن الإصلاح والتجديد، وخصوصا أن وزارة التعليم العالي قد مضى عليها فترة زمنية كافية في تقدم وتطور مستمر، حيث وفرت الدولة الأردنية مقومات التعليم مما جعلها متسعة افقيا ورأسيا، وباعتبار ان السياسات التعليمية مرآة لسياسة الدولة التي يعتبر هدفها الأول والرئيس بناء جيل جديد وتسخير كل السبل لتحقيق أية أهداف إنتاجية مقبلة لصالح الأجيال كما تكون الإطار المرشد والموجه لعملية بناء الأجيال وتحقيق التنمية الشاملة لذلك لا بد للتعرف على العوامل التي قد تؤثر على تطورها ومدى تفعيلها، لذلك فإن مراجعة السياسات التعليمية التي يقوم عليها قطاع التعليم العالي في الأردن إضافة إلى مخرجاته أصبحت حاجة ملحة من وجهة نظر القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الوزارة والجامعات الأردنية، إذ ان التعليم الأردني يعاني حاليا من بعض الإشكاليات والتي تؤثر على مسيرته ، وبالإضافة إلى ذلك فإن قانوني التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الأردنية لم يجري إي تعديل عليهم منذ عام 2009 إلا بحلول عام 2018 حيث صدروا ولكن لم يتم افراد جانب للسياسة التعليمية في التعليم العالي، بل تم تخصيص مواد قانونية بينت أهداف التعليم العالي، كذلك فإن السياسات التعليمية تساهم في توجيه قطاع

المستجيب من الأفراد العاملين في وزارة التعليم العالي، على أداة مدى تفعيل السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي في هذه الدراسة.

- **القادة الأكاديميين:** وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية المعينون بموجب قانون الجامعات الأردنية.

- **متخذو القرار:** رؤساء مجالس الأمناء الجامعات ومديري الوحدات الإدارية في وزارة التعليم العالي المسؤولة عن التعليم العالي وهي: مديرية مؤسسات التعليم العالي، مجلس التعليم العالي، مديرية الشؤون المالية.

- **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:** هي وزارة حكومية إحدى الوزارات الأردنية متخصصة بتسيير قطاع التعليم العالي في المملكة وتنفيذ السياسة العامة في التعليم العالي في مجالاتها التربوية والثقافية والتعليمية والبحثية في نطاق مؤسسات التعليم العالي وتمارس كافة صلاحياتها في سبيل تحقيق أهداف التعليم العالي. (وزارة التعليم العالي، 2018) **حدود الدراسة:** جرى تطبيق الدراسة خلال العام الدراسي 2018/2019.

الحدود المكانية: وزارة التعليم العالي في الأردن والجامعات الأردنية التالية: التكنولوجيا، اليرموك، أربد الأهلية، جدارا الخاصة.

الحدود البشرية: أعضاء مجالس الأمناء وعمداء رؤساء الأقسام الأكاديمية ومديري الوحدات الإدارية بالوزارة والجامعات الأردنية.

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي بحيث يعد الأكثر ملاءمة لمثل هذه الدراسة، من خلال استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، ثم تحليلها بهدف الوصول إلى النتائج التي تساعد في تفسير الظاهرة والإجابة عن أسئلة الدراسة، وذلك من خلال استبانة تتناول مجالات الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة الكلي من القادة الأكاديميين (12) عضو من أعضاء مجالس الأمناء ومتخذي القرارات في وزارة التعليم العالي والجامعات الأردنية (87) فرداً،

القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات بالتعليم العالي حول مدى تفعيل السياسات التعليمية في الجامعات الأردنية السياسات التربوية تعزى لمتغيرات (الجنس، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بالجانبين النظري والعملي وعلى النحو التالي:

- الجانب النظري: توفر هذه الدراسة مادة نظرية تفيد الباحثين فيها وعلى وجه الخصوص في وزارة التعليم العالي ومع ندرة المادة النظرية في هذا الموضوع، ومساعدة الاختصاصيين والقادة الأكاديميين في وزارة التعليم العالي في العمل على تطوير وتفعيل السياسات التعليمية بشكل فعال أكثر والتخلص من كافة العقبات التي تحول دون تحقيق ذلك، وتعتبر من الدراسات القليلة من حيث موضوعها ومجتمعها لذلك جاءت هذه الدراسة لسد النقص المعرفي والفجوة في البحث العلمي، توفر هذه الدراسة أداة لقياس مدى فاعلية السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي والتي بدورها تقوم بتوجيه صناع القرار في السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي إيلاء الموضوع المزيد من الاهتمام.

- الجانب العملي: قد تسفر نتائج الدراسة نتائج تساعد القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الوزارة المزيد من الاهتمام في تفعيل دورهم في وضع السياسات التعليمية مما ينعكس على أدائهم في الوزارة وبالتالي تحقيق الميزة والتقدم والتطور والارتقاء بمستوى السياسات التعليمية وبما يحقق أغراض التنمية البشرية، ومن هنا تتجسد الأهمية العملية من خلال الاطلاع على كافة الأبحاث ووجهات النظر التي تحدثت عن هذا الموضوع لإلقاء الضوء حول حدود وأبعاد هذا الموضوع.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية لمصطلحات الدراسة:

- **السياسات التعليمية:** مجموعة المبادئ التي تمثل الإطار الفكري الذي يواجه التعليم العالي بالمجتمع، ويحدد مسار العمل فيه في فترة زمنية معينة، بهدف تطوير التعليم العالي بما يحقق احتياجات المستقبل وأماله. (الذبياني، 2010). وتعرفه الباحثة إجرائياً: بأنها الدرجة التي يعطيها

المتغيرات الديموغرافية الأساسية للبحث مقسمة على خمسة مجالات رئيسية موضح كلاتي:

المجال الأول: تطوير الأداء المؤسسي يتكون من (7) فقرات.

المجال الثاني: السياسات والتخطيط يتكون من (6) فقرات.

المجال الثالث: الاعتماد وضمان الجودة يتكون من (5) فقرات.

المجال الرابع: التمويل المالي يتكون من (8) فقرات.

المجال الخامس: العلاقات الثقافية يتكون من (5) فقرات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، إذ حددت خمسة مستويات على النحو الآتي (كبيرة جداً (5)، كبيرة (4)، متوسطة (3)، ضعيفة (2)، ضعيفة جداً (1)) للإجابة عن تلك الفقرات، إذ تمثل الدرجة (5) درجة مرتفعة، كما تمثل الدرجة (1) درجة متدنية.

صدق أداة الدراسة:

وللتأكد من الصدق الظاهري للأداة ويعد تصميم الاستبانة في صورتها الأولية تم عرضها على مجموعة من المحكمين والبالغ عددهم 12 محكماً من ذوي الاختصاص والخبرة من المحكمين المختصين في الإدارة التربوية، وقد طلب من المحكمين الحكم على جودة محتوى الفقرات وإبداء الرأي في الصياغة اللغوية وسلامتها، ومدى ملائمة الفقرة للمجال الذي تنتمي اليه، بالإضافة إلى أي ملاحظات أخرى قد يرونها مناسبة من تعديل أو إضافة أو حذف، حيث تم تعديل بعض الفقرات بناءً على الاتفاق بين المحكمين كمعيار للحكم على صلاحية العبارة.

وللتحقق من صدق البناء قامت الباحثة باستخدام الاستبانة وتطبيقها على مجتمع الدراسة من أجل التعرف على مدى صدق الاتساق الداخلي للأداة ومدى إسهام الفقرات المكونة لها، من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين الفقرات والمجالات التي تنتمي إليها ومع الاداة الكلية للدراسة، وذلك من أجل الكشف عن مدى واقع السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها، ويوضح الجدول (2) تحليل معاملات الارتباط لفقرات مجالات أداة الدراسة.

ومديري الوحدات الإدارية بالوزارة والجامعات الأردنية والبالغ عددهم (148) وقد بلغ مجموع افراد العينة (247) فرداً، خلال العام 2018/2019 (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2019)

وقامت الباحثة بأخذ مجتمع الدراسة كعينة وذلك لصغر عدد أفرادها حيث تكونت عينة الدراسة من جميع القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في وزارة التعليم العالي الذين يعملون في وزارة التعليم العالي الأردنية والجامعات الأردنية حيث اختيرت العينة مع مراعاة نسب توزيعهم في المجتمع الأصلي حسب متغيرات الدراسة، كما هو مبين في الجدول (1):

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس والمسمى الوظيفي و المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	الفئات	
59.9%	148	ذكر	الجنس
40.1%	99	انثى	
4.9%	12	مجالس الأمناء	المسمى الوظيفي
35.2%	87	العمداء ورؤساء الأقسام الأكاديمية	
59.9%	148	مديري الوحدات	
68.8%	171	بكالوريوس	المؤهل العلمي
17.4%	43	ماجستير	
13.8%	34	دكتوراه	
100.0%	247	المجموع	

أداة الدراسة

بعد الاطلاع على الأدب النظري موضوع الدراسة قامت الباحثة بتطوير أداة الدراسة على شكل استبانة لمعرفة مدى فاعلية السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات، بالإضافة إلى آراء المحكمين والمختصين بهذا المجال. تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات للدراسة بشكل نهائي النهائية، وتكونت الأداة من (31) فقرة بالإضافة

جدول (2)

معاملات ارتباط فقرات أداة الدراسة بالدرجة الكلية للمجالات الدراسية

المجال	رقم	الفقرة	معامل الارتباط الفقرة مع	
			المجال	الأداة
تطوير الأداء المؤسسي	1	تقوم الوزارة بإعادة دراسة وتطوير الخطة الاستراتيجية	**0.881	**0.619
	2	تقوم الوزارة بتحديد مؤشرات الأداء لأهدافها	**0.878	**0.649
	3	تقوم بوضع خطط لمتابعة أداءها	**0.811	**0.609
	4	تقوم ببناء الهيكل التنظيمي بشكل مستمر	**0.801	**0.591
	5	تقوم باقتراح العمليات لتطوير أساليب العمل.	**0.797	**0.528
	6	يتم تبسيط الإجراءات وتحديث الوصف الوظيفي	**0.825	**0.594
	7	تقوم الوزارة بتقديم الخدمات المرجعية لمتلقي الخدمة. وإصدار المنشورات والتقارير السنوية لإنجازات الوزارة	**0.783	**0.567
السياسات والتخطيط	8	تقوم الوزارة بأعداد الخطط الخاصة ببرامج ومشاريع المديرية التي ترتبط به	**0.675	**0.710
	9	تسعى لأشراك الفريق الفني والإداري في الوزارة لرسم السياسة العامة	**0.865	**0.619
	10	ساهمت خطط التعليم العالي للارتقاء بمستوى التعليم العالي	**0.900	**0.693
	11	تعتمد الوزارة في رسم السياسات على لجان علمية متخصصة.	**0.906	**0.647
	12	تقوم الوزارة بالأشراف على هذه الخطط ومتابعتها وتقييمها.	**0.905	**0.689
	13	تعزز سياسات التعليم العالي قبول الطلبة في الجامعات الخاصة	**0.839	**0.702
	14	تشجع السياسات التعليمية بمراجعة البرامج القائمة ومتابعتها.	**0.823	**0.678
الاعتماد وضمان الجودة	15	تقوم وزارة التعليم العالي بإجراء تقييم للبرامج في كل جامعة لاختيار الأفضل منها وتقويتها ورفعها بالكوادر والتجهيزات كي تصبح مراكز تميز	**0.745	**0.557
	16	تسعى الوزارة للتوسع في برامج الدراسات العليا	**0.863	**0.703
	17	تسعى الوزارة لتطوير أداء الأفراد العاملين فيها بشكل مستمر	**0.814	**0.660
	18	اهتمت الوزارة بأبرام الاتفاقيات الدولية والبرامج التنفيذية والتي حصيلتها تبادل العديد من الطلبة الوافدين. وإيفاد عدد من الطلبة الأردنيين للدراسة في الخارج.	**0.819	**0.705
التمويل المالي	19	تقوم الوزارة بإعادة النظر في الرسوم الجامعية بما يتناسب ودخل المواطن وكلفة الدراسة	**0.725	**0.712
	20	تسعى الوزارة لإنشاء صناديق الطلبة المحتاجين	**0.748	**0.666
	21	يتم تمويل صناديق الطلبة المحتاجين	**0.725	**0.680
	22	يسعى القائمين على تنفيذ السياسات لتوزيع الدعم الحكومي بين الجامعات بناءً على أعداد الطلبة	**0.738	**0.586
	23	يتم تخصيص جزء من موازنات الدولة لأغراض الإيفاد للحصول على درجة الدكتوراه في التخصصات المطلوبة	*0.833	**0.647
	24	توفر الوزارة الدعم المالي الإضافي للجامعات لاستكمال البنى التحتية للجامعات الجديدة	**0.779	**0.559
	25	يتم تخصيص جزء من الدعم الحكومي الإضافي لتمويل التخصصات الجديدة ومراكز التميز	**0.762	**0.608
	26	تبحث الوزارة عن مصادر جديدة للتمويل المالي وفق استراتيجيات محددة وواضحة	**0.795	**0.704
	27	تقوم الوزارة بجمع البيانات المتعلقة بمختلف جوانب قطاع التعليم العالي وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتطوير القطاع وتحديد احتياجاته	**0.756	**0.700
	28	تقوم الوزارة بأجراء الزيارات الميدانية للمكاتب الثقافية في الجامعات للاطلاع عن واقع وحال المكاتب الثقافية والمشكلات الخاصة بهم وعلاقتهم بالجامعة التي يعملون بها	**0.802	**0.713
	29	تسعى الوزارة باستمرار بحضور كافة الاجتماعات التي تعقد في الوزارة والتي تهتم بشؤون الطلاب الأردنيين لأبناء العاملين أو الطلبة الوافدين على حساب التبادل الثقافي	**0.880	**0.702

المجال	رقم	الفقرة	معامل الارتباط الفقرة مع	
			المجال	الاداة
	30	تقوم الوزارة بتوثيق الصلة بين المستشار الثقافي مع الطلبة ونقل الصورة المشرقة	**0.814	**0.640
	31	تحاول الوزارة الاطلاع على التقارير الدورية والخطط المستقبلية التي يرسلها المستشار الثقافي للوزارة وإبداء الملاحظات عليها ورفعها للأمين العام	**0.775	**0.595

** دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

عند ($\alpha = 0.05$) وهذا يعني وجود درجة من صدق الاتساق الداخلي بين فقرات المجال الخامس.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach–Alpha) حيث يقيس مدى التناسق في إجابات أفراد العينة على كل الفقرات الموجودة في الاستبانة، حيث قامت الباحثة بتطبيقها على عينة استطلاعية من خارج مجتمع الدراسة وعددهم (25) شخص من العاملين في الوظائف من أمناء ورؤساء أقسام وممن يعملون في الوظائف الإدارية والمالية في وزارة التعليم العالي في الأردن. وقد بلغ قيمة معامل الثبات لكرونباخ ألفا على الاداة الكلية للدراسة (0.95)، وكانت قيمه تتراوح بين (0.86 – 0.92) على المجالات، حيث كان قيمة معامل الثبات على مجال تطوير الأداء المؤسسي (0.92)، وقيمة معامل الثبات على مجال السياسات والتخطيط (0.91)، وقيمة معامل الثبات على مجال الاعتماد وضمان الجودة (0.87)، وقيمة معامل الثبات على مجال التمويل المالي (0.89)، وقيمة معامل الثبات على مجال العلاقات الثقافية (0.86)، وهذه القيم تعد مقبولة لأغراض الدراسة الحالية، وهي قيمة عالية في ضوء ما أشارت إليه الدراسات السابقة.

تصحيح أداة الدراسة:

تم اعتماد سلم ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، ضعيفة، ضعيفة جداً) وهي تمثل رقمياً (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، وقد تم اعتماد المقياس الآتي لأغراض تحليل النتائج:

من الجدول (2) يلاحظ أن قيم معاملات ارتباط الفقرات على مجال تطوير الأداء المؤسسي تراوحت بين (0.783 – 0.881) مع المجال، وتراوحت بين (0.528 – 0.649) مع الاداة ككل وقد كانت هذه القيم دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$) وهذا يعني وجود درجة من صدق الاتساق الداخلي في فقرات المجال الأول.

ويلاحظ من الجدول (2) أن معاملات ارتباط الفقرات في مجال السياسات والتخطيط تراوحت بين (0.675 – 0.906) مع المجال، وتراوحت بين (0.619 – 0.710) مع الاداة ككل وقد كانت هذه القيم دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$) وهذا يعني وجود درجة من صدق الاتساق الداخلي بين فقرات المجال الثاني.

ويعرض الجدول (2) أن معاملات ارتباط الفقرات في مجال الاعتماد وضمان الجودة تراوحت بين (0.745 – 0.863) مع المجال، وتراوحت بين (0.557 – 0.705) مع الاداة ككل وقد كانت هذه القيم دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$) وهذا يعني وجود درجة من صدق الاتساق الداخلي بين فقرات المجال الثالث.

كم يلاحظ من الجدول (2) أن معاملات ارتباط الفقرات في مجال التمويل المالي تراوحت بين (0.725 – 0.833) مع المجال، وتراوحت بين (0.559 – 0.712) مع الاداة ككل وقد كانت هذه القيم دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$) وهذا يعني وجود درجة من صدق الاتساق الداخلي بين فقرات المجال الرابع.

واخيراً يتبين من الجدول (2) أن معاملات ارتباط الفقرات في مجال العلاقات الثقافية تراوحت بين (0.756 – 0.880) مع المجال، وتراوحت بين (0.595 – 0.713) مع الاداة ككل وقد كانت هذه القيم دالة إحصائياً

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات
الأداة مرتبة تنازلياً.

#	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفاعلية	الرتبة
1	تطوير الأداء المؤسسي	4.10	0.72	كبيرة	
3	السياسات والتخطيط	3.87	0.81	كبيرة	
5	الاعتماد وضمن الجودة	3.63	0.87	كبيرة	
4	التمويل المالي	3.82	0.78	كبيرة	
2	العلاقات الثقافية	3.91	0.80	كبيرة	
	المتوسط الحسابي الكلّي	3.88	0.62	كبيرة	

يظهر الجدول (3) مجالات درجة فاعلية السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي في الأردن من وجهة القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الجامعات الأردنية، حيث حصل مجال تطوير الأداء المؤسسي على أعلى درجة إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.10) وانحراف معياري (0.72) وبمستوى تقييم كبير ، وفي المرتبة الثانية جاء العلاقات الثقافية إذا بلغ المتوسط الحسابي (3.91) وانحراف معياري (0.80) وبمستوى تقييم كبيرة ، وجاء في المرتبة الثالثة مجال السياسات والتخطيط إذا بلغ المتوسط الحسابي (3.87) وانحراف معياري (0.81) وبمستوى تقييم كبيرة، وجاء في المرتبة الرابعة مجال التمويل المالي حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.82) وانحراف معياري (0.78) وبمستوى تقييم كبيرة ، وجاء في المرتبة الخامسة والاختيرة مجال الاعتماد وضمن الجودة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.63) وانحراف معياري (0.87) وبمستوى تقييم كبيرة ، كما بلغ المتوسط الحسابي الكلّي على كامل أداة الدراسة (3.88) وانحراف معياري (0.62) وبمستوى تقييم كبيرة. وقد تعزو الباحثة ذلك إلى حرص وزارة التعليم العالي على تطوير أداء الأفراد العاملين في الوزارة والقادة الأكاديميين في الجامعات

درجة الفاعلية	فئة الاوساط الحسابية
كبيرة جداً	4,20-5
كبيرة	4,20-3.41
متوسطة	3,40-2.61
ضعيفة	2.60-1.81
قليلة جداً	1,00- 1,80

المعالجة الإحصائية:

- تم استخدام الوسائل الإحصائية الآتية لمعالجة البيانات إحصائياً:
- للإجابة عن السؤال الأول تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- للإجابة عن السؤال الثاني تم استخدام تحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA) باستخدام اختبار "ولكس لمبدأ" (Wilk's Lambda).
- تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach - Alpha) لإيجاد معامل الاتساق الداخلي، ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson) لإيجاد معامل صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
- وقد تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالية:

الحد الأعلى للمقياس - الحد الأدنى للمقياس

عدد فئات المقياس

$$0.80 = \frac{5}{1-5}$$

نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول:

ما فاعلية السياسات التعليمية في التعليم العالي الأردني من وجهة القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الجامعات الأردنية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير والرتب على لاستجابات الأفراد على درجة فاعلية السياسات التعليمية في التعليم العالي بالأردن من وجهة نظرهم فيها بشكل عام وعلى كل مجال من مجالات الدراسة. والجدول (3) يوضح ذلك:

الأردنية من خلال قيامهم بتنمية قدرات القادة الأكاديميين من رؤساء أقسام وعمداء ومدراء التدوير الوظيفي لرؤساء الجامعات لتحقيق الميزة التنافسية والتطور المستمر في الأداء لديهم. ومن أجل تحديد التقديرات على الفقرات بناءً على المجالات التي تنتمي إليها، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع السياسات التعليمية في التعليم العالي بالأردن من وجهة نظر العاملين فيها لكل فقرة على حدى، وتم وضع ترتيب لفقرات كل مجال، وفيما يأتي عرض للنتائج حسب المجالات التي تنتمي إليها، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع السياسات التعليمية في التعليم العالي بالأردن من وجهة نظر القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الجامعات الأردنية فيها مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجالات فاعلية السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الجامعات الأردنية فيها مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

المجال	رقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
تطوير الأداء المؤسسي	1	4	تقوم الوزارة بإعادة دراسة وتطوير الخطة الاستراتيجية	4.10	0.87	كبيرة
	2	5	تقوم الوزارة بتحديد مؤشرات الأداء لأهدافها	4.09	0.82	كبيرة
	3	3	تقوم بوضع خطط لمتابعة أداؤها	4.14	0.74	كبيرة
	4	1	تقوم ببناء الهيكل التنظيمي بشكل مستمر	4.23	0.83	كبيرة جداً
	5	2	تقوم باقتراح العمليات لتطوير أساليب العمل.	4.17	0.80	كبيرة
	6	7	يتم تبسيط الإجراءات وتحديث الوصف الوظيفي	3.94	0.89	كبيرة
	7	6	تقوم الوزارة بتقديم الخدمات المرجعية لمتلقي الخدمة وإصدار المنشورات والتقارير السنوية لإنجازات الوزارة.	4.05	1.05	كبيرة
المتوسط الحسابي الكلي				4.15	0.72	كبيرة
السياسات والتخطيط	8	1	تقوم الوزارة بأعداد الخطط الخاصة ببرامج ومشاريع المديرية التي ترتبط به	4.32	0.80	كبيرة جداً
	9	2	تسعى لأشراك الفريق الفني والإداري بالوزارة لرسم السياسة العامة	3.91	1.04	كبيرة
	10	4	ساهمت خطط التعليم العالي للارتقاء بمستوى التعليم العالي	3.76	1.03	كبيرة
	11	3	تعتمد الوزارة في رسم السياسات على لجان علمية متخصصة.	3.88	0.94	كبيرة
	12	5	تقوم الوزارة بالأشراف على هذه الخطط ومتابعتها وتقييمها	3.69	1.01	كبيرة
	13	6	تعزز سياسات التعليم العالي قبول الطلبة في الجامعات الخاصة	3.68	0.98	كبيرة
	المتوسط الحسابي الكلي			3.87	0.81	كبيرة
الاعتماد وضمان الجودة	14	3	تشجع السياسات التعليمية بمراجعة البرامج القائمة ومتابعتها.	3.62	1.02	كبيرة
	15	1	تقوم وزارة التعليم العالي بإجراء تقييم للبرامج في كل جامعة لاختيار الأفضل منها وتقويتها ورفدها بالكوادر والتجهيزات لتصبح مراكز تميز	3.73	0.99	كبيرة
	16	2	تسعى الوزارة للتوسع في برامج الدراسات العليا	3.70	1.12	كبيرة
	17	4	تسعى الوزارة لتطوير أداء الأفراد العاملين فيها بشكل مستمر	3.59	1.05	كبيرة
	18	5	اهتمت الوزارة بأبرام الاتفاقيات الدولية والبرامج التنفيذية والتي حصيلتها تبادل العديد من الطلبة الوافدين. وإيفاد عدد من الطلبة	3.52	1.13	كبيرة

المجال	رقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
			الأردنيين للدراسة في الخارج.			
			المتوسط الحسابي الكلي	3.63	0.87	كبيرة
التمويل المالي	19	8	تقوم الوزارة بإعادة النظر في الرسوم الجامعية بما يتناسب ودخل المواطن وكلفة الدراسة	3.67	1.00	كبيرة
	20	7	تسعى الوزارة لإنشاء صناديق الطلبة المحتاجين	3.70	1.06	كبيرة
	21	6	يتم تمويل صناديق الطلبة المحتاجين	3.78	1.11	كبيرة
	22	2	يسعى القائمين على تنفيذ السياسات لتوزيع الدعم الحكومي بين الجامعات بناءً على أعداد الطلبة	3.93	0.95	كبيرة
	23	5	يتم تخصيص جزء من موازنات الدولة لأغراض الإيفاد للحصول على درجة الدكتوراه في التخصصات المطلوبة	3.79	1.07	كبيرة
	24	3	توفر الوزارة الدعم المالي الإضافي للجامعات لاستكمال البنى التحتية للجامعات الجديدة	3.89	0.99	كبيرة
	25	1	يتم تخصيص جزء من الدعم الحكومي الإضافي لتمويل التخصصات الجديدة ومراكز التميز	3.95	0.97	كبيرة
	26	4	تبحث الوزارة عن مصادر جديدة للتمويل المالي وفق استراتيجيات محددة وواضحة	3.81	1.01	كبيرة
			المتوسط الحسابي الكلي	3.82	0.78	كبيرة
العلاقات الثقافية	27	1	تقوم الوزارة بجمع البيانات المتعلقة بمختلف جوانب قطاع التعليم العالي وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتطوير القطاع وتحديد احتياجاته	4.13	0.90	كبيرة
	28	3	تقوم الوزارة بأجراء الزيارات الميدانية للمكاتب الثقافية في الجامعات للاطلاع عن واقع وحال المكاتب الثقافية والمشكلات الخاصة بهم وعلاقتهم بالجامعة التي يعملون بها	3.88	1.00	كبيرة
	29	5	تسعى الوزارة باستمرار بحضور كافة الاجتماعات التي تعقد في الوزارة والتي تهتم بشؤون الطلاب الأردنيين لأبناء العاملين أو الطلبة الوافدين على حساب التبادل الثقافي	3.74	1.15	كبيرة
	30	2	تقوم الوزارة بتوثيق الصلة بين المستشار الثقافي مع الطلبة ونقل الصورة المشرقة	3.94	0.95	كبيرة
	31	4	تحاول الوزارة الاطلاع على التقارير الدورية والخطط المستقبلية التي يرسلها المستشار الثقافي للوزارة وإبداء الملاحظات عليها ورفعها للأمين العام	3.85	0.97	كبيرة
			المتوسط الحسابي الكلي	3.91	0.80	كبيرة

الجدول (4) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لكل فقرة من الفقرات في المجالات التي تنتمي اليها حيث كانت على النحو التالي:

أولاً: تطوير الأداء المؤسسي

يبين الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لكل فقرة من فقرات مجال تطوير الأداء المؤسسي والمجال ككل. ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال تراوحت بين (3.94 - 4.23) وبمستوى تقييم ما بين كبيرة جداً الى كبيرة من درجة التقدير على الفقرات، أما المجال ككل فقد حصل على متوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.72) وبمستوى درجة تقييم كبيرة.

حيث جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (4) ونصت على: "تقوم ببناء الهيكل التنظيمي بشكل مستمر" بمتوسط حسابي (4.23) وانحراف معياري (0.83) وبمستوى درجة تقييم كبيرة جداً. وتعزو الباحثة ذلك إلى اهتمام السياسات الحكومية في الأردن بتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من منطلق تحقيق التنمية البشرية وتحقيق وتطوير التعزيز الفكري التنموي من خلال تطوير الأداء المؤسسي ومن خلال وضع السياسات التعليمية الفاعلة والقادرة على الانتقال من وضع اقتصادي إلى وضع اقتصادي أمثل.

وجاءت بالمرتبة الثانية الفقرة (5) ونصت على: "تقوم باقتراح العمليات لتطوير أساليب العمل" بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.80) وبمستوى درجة تقييم كبيرة.

وجاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (6) ونصت على: "يتم تبسيط الإجراءات وتحديث الوصف الوظيفي" بمتوسط حسابي (3.94) وانحراف معياري (0.89) وبمستوى درجة تقييم كبيرة.

ثانياً مجال السياسات والتخطيط

ويلاحظ من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية على مجال السياسات والتخطيط تراوحت بين (3.68-4.32) وبمستوى تقييم ما بين كبيرة جداً الى كبيرة من درجة التقدير على الفقرات، أما المجال ككل فقد حصل على

متوسط حسابي (3.87) وانحراف معياري (0.87) وبمستوى تقييم متوسطة.

وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (8) وتنص على: "تقوم الوزارة بأعداد الخطط الخاصة ببرامج ومشاريع المديرية التي ترتبط به" بمتوسط حسابي (4.32) وانحراف معياري (0.80) وبمستوى تقييم كبيرة جداً.

وجاءت بالمرتبة الثانية الفقرة (9) وتنص على: "تسعى لأشراك الفريق الفني والإداري في الوزارة لرسام السياسة العامة" بمتوسط حسابي (3.91) وانحراف معياري (1.04) وبمستوى درجة تقييم كبيرة.

وجاء بالمرتبة الأخيرة الفقرة (13) وتنص على: "تعزز سياسات التعليم العالي قبول الطلبة في الجامعات الخاصة" بمتوسط حسابي (3.68) وانحراف معياري (0.98) وبمستوى درجة تقييم كبيرة.

ثالثاً الاعتماد وضمان الجودة

ومن الجدول (4) فإن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لكل فقرة من فقرات مجال الاعتماد وضمان الجودة تراوحت بين (3.52-3.73) وبمستوى درجة من تقييم كبيرة على جميع الفقرات، أما المجال ككل فقد حصل على متوسط حسابي (3.63) وانحراف معياري (0.87) وبمستوى درجة تقييم كبيرة.

وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (15) وتنص على: "تقوم وزارة التعليم العالي بإجراء تقييم للبرامج في كل جامعة لاختيار الأفضل منها وتقويتها وردها بالكوادر والتجهيزات كي تصبح مراكز تميز" بمتوسط حسابي (3.73) وانحراف معياري (0.99) وبمستوى درجة تقييم كبيرة.

وجاءت بالمرتبة الثانية الفقرة (16) وتنص على: "تسعى الوزارة للتوسع في برامج الدراسات العليا" بمتوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (1.12) وبمستوى درجة تقييم كبيرة.

وجاء بالمرتبة الأخيرة الفقرة (18) وتنص على: "اهتمت الوزارة بأبرام الاتفاقيات الدولية والبرامج التنفيذية والتي حصيلتها تبادل العديد من الطلبة الوافدين وإيفاد عدد من الطلبة الأردنيين للدراسة في الخارج" بمتوسط حسابي (3.52) وانحراف معياري (1.13) وبمستوى تقييم كبيرة.

رابعاً مجال التمويل المالي

يلاحظ من الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لكل فقرة من فقرات مجال التمويل المالي والمجال ككل، حيث أن المتوسطات الحسابية لهذا المجال تراوحت بين (3.67-3.95) وبمستوى تقييم كبير من درجة التقدير على الفقرات، أما المجال ككل فقد حصل على متوسط حسابي (3.82) وانحراف معياري (0.78) وبمستوى تقييم كبير.

وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (25) وتنص على: " يتم تخصيص جزء من الدعم الحكومي الإضافي لتمويل التخصصات الجديدة ومراكز التميز " بمتوسط حسابي (3.95) وانحراف معياري (0.97) وبمستوى درجة تقييم كبيرة. وتعزو الباحثة في ذلك إلى تركيز السياسات التعليمية في الوزارة على استثمار القدرات والإمكانات البشرية ليتم توظيفها وفقاً لشروط التطور والتقدم، حيث ترى أن الاستثمار البشري وبناء الفرد وتطويره وتدريبه أفضل استثمار تستطيع من خلاله الوزارة والدولة مواجهة التحديات الاقتصادية لذلك اهتمت الدولة بتخصيص جزء مالي ومراكز التميز للطلبة.

وجاءت بالمرتبة الثانية الفقرة (22) وتنص على: " يسعى القائمين على تنفيذ السياسات لتوزيع الدعم الحكومي بين الجامعات بناءً على أعداد الطلبة " بمتوسط حسابي (3.93) وانحراف معياري (0.95) وبمستوى درجة تقييم كبيرة.

وجاء بالمرتبة الأخيرة الفقرة (19) وتنص على: " تقوم الوزارة بإعادة النظر في الرسوم الجامعية بما يتناسب ودخل المواطن وكلفة الدراسة " بمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (1.00) وبمستوى درجة تقييم كبير.

خامساً العلاقات الثقافية

يلاحظ من الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لكل فقرة من فقرات مجال العلاقات الثقافية والمجال ككل، حيث أن المتوسطات الحسابية لهذا المجال تراوحت بين (4.13-3.74) وبمستوى تقييم كبير.

من درجة التقدير على جميع الفقرات، أما المجال ككل فقد حصل على متوسط حسابي (3.91) وانحراف معياري (0.80) وبمستوى تقييم كبير.

وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (27) وتنص على: " تقوم الوزارة بجمع البيانات المتعلقة بمختلف جوانب قطاع التعليم العالي وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتطوير القطاع وتحديد احتياجاته " بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.90) وبمستوى درجة تقييم كبير.

وجاءت بالمرتبة الثانية الفقرة (30) وتنص على: " تقوم الوزارة بتوثيق الصلة بين المستشار الثقافي مع الطلبة ونقل الصورة المشرقة " بمتوسط حسابي (3.94) وانحراف معياري (0.95) وبمستوى درجة تقييم كبير.

وجاء بالمرتبة الأخيرة الفقرة (29) وتنص على: " تسعى الوزارة باستمرار بحضور كافة الاجتماعات التي تعقد في الوزارة والتي تهتم بشؤون الطلاب الأردنيين لأبناء العاملين أو الطلبة الوافدين على حساب التبادل الثقافي " بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري (1.15) وبمستوى درجة تقييم كبير.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين استجابات أفراد عينة الدراسة لمدى فاعلية السياسات التعليمية في التعليم العالي بالأردن من القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الجامعات الأردنية فيها تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استجابات أفراد عينة الدراسة على مدى واقع السياسات التعليمية في التعليم العالي بالأردن من وجهة نظر القادة الأكاديميين ومتخذي القرار حسب متغيرات الدراسة (الجنس، المسمى الوظيفي والمؤهل العلمي) والجدول (5) أدناه يوضح نتائج ذلك.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة على مدى فاعلية السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر العاملين متغير الجنس المسمى الوظيفي والمؤهل العلمي

الدرجة الكلية	مجالات الدراسة						مستويات	المتغير
	العلاقات الثقافية	التمويل المالي	الاعتماد وضمان الجودة	السياسات والتخطيط	تطوير الأداء المؤسسي			
4.16	4.27	4.14	3.92	4.08	4.34	الوسط الحسابي	الذكور N=148	الجنس
0.45	0.59	0.63	0.84	0.76	0.62	الانحراف المعياري		
3.45	3.36	3.33	3.19	3.56	3.75	الوسط الحسابي	الإناث N=99	
0.62	0.77	0.72	0.75	0.80	0.71	الانحراف المعياري		
3.19	3.43	3.19	2.88	2.94	3.47	الوسط الحسابي	الوظيفي أعضاء مجالس الأمناء N= 12	المسمى
0.63	0.87	0.83	0.73	0.69	0.81	الانحراف المعياري		
3.78	3.85	3.72	3.53	3.77	3.97	الوسط الحسابي	العمداء ورؤساء الأقسام N= 87	
0.61	0.82	0.78	0.87	0.83	0.80	الانحراف المعياري		
3.99	3.98	3.92	3.75	4.01	4.23	الوسط الحسابي	مديري الإداريات N= 148	
0.59	0.77	0.75	0.84	0.75	0.62	الانحراف المعياري		
3.60	3.64	3.52	3.29	3.58	3.90	الوسط الحسابي	بكالوريوس N=170	المؤهل العلمي
0.54	0.77	0.72	0.78	0.77	0.73	الانحراف المعياري		
4.33	4.38	4.36	4.14	4.34	4.40	الوسط الحسابي	ماجستير N=43	
0.20	0.51	0.41	0.47	0.40	0.44	الانحراف المعياري		
4.69	4.68	4.61	4.68	3.77	4.73	الوسط الحسابي	دكتوراه N=34	
0.23	0.40	0.41	0.36	0.32	0.41	الانحراف المعياري		

جدول (6) نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد للفروق بين تقديرات أفراد العينة على مجالات فاعلية السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي في الأردن من وجهة القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الجامعات والعلامة الكلية حسب متغير الجنس المسمى الوظيفي والمؤهل العلمي، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة ميلتودج (2009) وكمال (2016).
ولبيان أثر متغير الجنس فقد استخدمت الباحثة اختبار وولكس وكما هو موضح في الجدول (6)

يلاحظ من الجدول (5) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في وزارة التعليم العالي في الأردن وفق متغيرات الدراسة المستقلة (الجنس والمسمى الوظيفي والمؤهل العلمي)، وللكشف عن دلالة هذه الفروق في المتوسطات الحسابية، تم استخدام تحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA) باستخدام اختبار "ولكس لمبدا" (Wilk's Lambda) عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). والجدول (6) بين نتائج اختبار وولكس لمبدا ونتائج تحليل التباين متعدد المتغيرات.

جدول (6)

يوضح استجابات افراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

المتغيرات	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس قيمة ولكس = 0.869	تطوير الأداء المؤسسي	.369	1	.369	1.059	.304
	السياسات والتخطيط	.267	1	.267	.638	.425
	الاعتماد وضمان الجودة	2.321	1	2.321	5.429	*.021
	التمويل المالي	6.442	1	6.442	20.393	*.000
	العلاقات الثقافية	8.986	1	8.986	27.194	*.000
	العلامة الكلية	2.629	1	2.629	19.744	*.000
المسمى الوظيفي قيمة ولكس = 0.927	تطوير الأداء المؤسسي	.996	2	.498	1.428	.242
	السياسات والتخطيط	2.336	2	1.168	2.791	.063
	الاعتماد وضمان الجودة	3.177	2	1.589	3.716	*.026
	التمويل المالي	1.433	2	.716	2.268	.106
	العلاقات الثقافية	2.979	2	1.489	4.508	*.012
	العلامة الكلية	1.773	2	.887	6.658	*.002
المؤهل العلمي قيمة ولكس = 0.743	تطوير الأداء المؤسسي	7.166	2	3.583	10.279	*.000
	السياسات والتخطيط	13.509	2	6.755	16.140	*.000
	الاعتماد وضمان الجودة	11.256	2	5.628	13.165	*.000
	التمويل المالي	10.391	2	5.196	16.447	*.000
	العلاقات الثقافية	5.199	2	2.599	7.867	*.000
	العلامة الكلية	9.104	2	4.552	34.184	*.000
الخطأ	تطوير الأداء المؤسسي	80.868	232	.349		
	السياسات والتخطيط	97.092	232	.419		
	الاعتماد وضمان الجودة	99.186	232	.428		
	التمويل المالي	73.289	232	.316		
	العلاقات الثقافية	76.658	232	.330		
	العلامة الكلية	30.892	232	.133		
الكلية	تطوير الأداء المؤسسي	4294.367	247			
	السياسات والتخطيط	3880.056	247			
	الاعتماد وضمان الجودة	3450.920	247			
	التمويل المالي	3755.359	247			
	العلاقات الثقافية	3943.600	247			
	العلامة الكلية	3818.624	247			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)

يبين الجدول (6): وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على مجالات (الاعتماد وضمان الجودة والتمويل المالي والعلاقات الثقافية) لواقع السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر العاملين تعزى لاختلاف متغير الجنس حيث كانت الفروق لصالح الذكور، ويعود السبب في ذلك إلى الاختلاف في طبيعة الذكور عن الإناث إذ أن الذكور أكثر انتماء والتزاماً وانضباطاً بالأنظمة والقوانين من الإناث وعلى اعتبار أن الرجل لديه الاستعداد الكامل لبذل جهود إضافية تتجاوز الحد المطلوب منه لمساعدة مؤسسته لتحقيق التطور والتقدم والنجاح. وأيضاً انقطاع النساء عن العمل لفترات الأمومة والإجازة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المقداد (2010). واختلفت مع دراسة كاسيتي (cassity.2013) والتي أظهرت وجود فروق لصالح الإناث.

ويلاحظ عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) في مجال تطوير الأداء المؤسسي ومجال السياسات والتخطيط، وكما يبين وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على العلامة الكلية لأداة الدراسة تعزى لاختلاف متغير الجنس إذ بلغت القيمة الاحصائية (19.744) بمستوى الدلالة (0.000) وتعتبر هذه القيمة دالة إحصائية، وكانت الفروق لصالح الذكور على الاداة.

ملخص النتائج:

1- أن مدى فاعلية السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي كان كبيراً، وجاء ترتيب مجالات درجة فاعلية السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي في الأردن من وجهة القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الجامعات الأردنية ، حيث حصل مجال تطوير الأداء المؤسسي على أعلى درجة إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.10) وبانحراف معياري (0.72) وبمستوى تقييم كبير ، وفي المرتبة الثانية جاء العلاقات الثقافية إذا بلغ المتوسط الحسابي (3.91) وبانحراف معياري (0.80) وبمستوى تقييم كبير ، وجاء في المرتبة الثالثة مجال

السياسات والتخطيط إذا بلغ المتوسط الحسابي (3.87) وبانحراف معياري (0.81) وبمستوى تقييم كبير، وجاء في المرتبة الرابعة مجال التمويل المالي حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.82) وبانحراف معياري (0.78) وبمستوى تقييم كبير ، وجاء في المرتبة الخامسة والاخيرة مجال الاعتماد وضمان الجودة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.63) وبانحراف معياري (0.87).

2- وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على مجالات (الاعتماد وضمان الجودة والعلاقات الثقافية) لفاعلية السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي في الأردن من وجهة القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات تعزى لاختلاف متغير المسمى الوظيفي حيث كانت الفروق لصالح أصحاب الوظائف الادارية والمالية ويعزى السبب في ذلك لأهمية هذه الأقسام والتي تتمحور وتركز على العديد من المهمات والتي تعتبر الام في تيسير عملية الوزارة والتي يندرج تحتها الاقسام التالية (قسم خدمة الجمهور والخدمات الإدارية ، وقسم اللوازم والعطاءات ، وقسم الديوان بحيث تركز هذه الأقسام على متابعة سير العمل في الوزارة وتلبية احتياجات الوزارة متابعة العقود والعطاءات والكفاءات والتي تشرف على الخدمات وأعمال الصيانة ووسائل النقل ومتابعتها وصيانتها، واستلام المراسلات الواردة وتسجيلها وإرسالها إلى الجهات المختصة والمعنية .والاستفسار عن الكتب المؤرخة والشكاوي الصادرة وغيرها من المهمات التي تعتبر الأم والأساسية لنجاح سير العمل اليومي في الوزارة.

3- عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) في مجال تطوير الأداء المؤسسي ومجال السياسات والتخطيط ومجال التمويل المالي، ويلاحظ أيضاً وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على العلامة الكلية لأداة الدراسة تعزى نوع الوظائف، إذ بلغت القيمة الاحصائية على العلامة الكلية للأداة (6.658) بمستوى الدلالة (0.002) وتعتبر هذه القيمة دالة إحصائية، وكانت

- أن تقوم وزارة التعليم العالي بإجراء تقييم للبرامج في كل جامعة لاختيار الأفضل منها وتقويتها ورفعها بالكوادر والتجهيزات كي تصبح مراكز تميز.

- تشكيل فريق عمل متخصص ومتنوع يتضمن الفريق الفني والإداري بهدف قيامهم بتحديث الوصف الوظيفي للوظائف بناء على التغيرات والمستجدات التي تحدث في التعليم العالي في ظل التحولات والتغيرات السريعة.

- أن تعمل الوزارة على زيادة الاهتمام بتطوير أداء الأفراد العاملين فيها بشكل مستمر، وزيادة اهتمام الوزارة بعقد الاتفاقيات الدولية والبرامج التنفيذية من أجل إتاحة الفرص لتبادل العديد من الطلبة الوافدين، وإيفاد عدد من الطلبة الأردنيين للدراسة في الخارج.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

بكر، عبدالجواد (2003). **السياسات التعليمية وصنع القرار**. ط1، دار الوفاء، الإسكندرية.

بني عيسى، محمد صالح. (2012). أثر العولمة على سياسات التعليم العالي في الجامعات الأردنية، **مجلة النهضة**، 13(4) 1-38.

بيومي، كمال (2009). **تحليل السياسات التربوية وتخطيط التعليم**-المفاهيم والمداخل والتطبيقات. ط1، دار الفكر، عمان.

حرب، محمد حسين. (2011). **أولويات السياسة التعليمية بعد ثورة 25 يناير من وجهة نظر الأحزاب السياسية**. **مجلة الدراسات التربوية الإنسانية**، 3(3): 93-194.

الحقيل، سليمان (2003). **نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية** "الجذور التاريخية لنظام التعليم-الأسس-الأهداف وبعض وسائل تحقيقها-الاتجاهات، نماذج من المنجزات". ط15، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

الخروف، ريم عدنان وأبو الشعر، يوسف سليمان (2010). **الإطار العام للسياسات التربوية**، مديرية إدارة البحث والتطوير التربوي بالوكالة.

الفروق لصالح أصحاب الوظائف الادارية والمالية على الاداة. لم تتفق هذه النتيجة ولم تختلف مع اي من الدراسات السابقة

4- وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على جميع المجالات لفاعلية السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الوزارة والعلامة الكلية تعزى لاختلاف متغير المؤهل العلمي وذلك لصالح فئة الافراد التي تحمل درجة الدكتوراه. إذ بلغت القيمة الاحصائية على العلامة الكلية للأداة (34.184) بمستوى الدلالة (0.000) وتعتبر هذه القيمة دالة احصائياً، وكانت الفروق لصالح أصحاب درجة المؤهل العلمي الدكتوراه على الاداة ككل. ويعود السبب في ذلك وجود علاقة طردية بين المؤهل العلمي وبين تفعيل السياسات التعليمية فكما زاد المستوى التعليمي أصبح الموظف أكثر فهما ووعياً وإدراكاً لأهمية فاعلية السياسات التعليمية وأكثر فهما وإدراكاً لها وكما ارتفع مستوى الأداء لديهم انعكس ذلك على تحقيق الجودة في السياسات التعليمية وعولجت جميع المشاكل المتعلقة بالسياسات التعليمية وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة Bogue (2010) وكمال (2016)، والتي أظهرت بعدم وجود فروق يعزى لمتغير المؤهل العلمي.

التوصيات: توصي الباحثة في ضوء نتائج الدراسة ما يلي: العمل على البحث عن مصادر جديدة للتمويل المالي للتعليم العالي الأردني وفق استراتيجيات محددة.

- تخصيص جزء من الدعم الحكومي الإضافي لتمويل التخصصات الجديدة ومراكز التميز بالجامعات.

- العمل على الاطلاع على التقارير الدورية والخطط المستقبلية التي يرسلها المستشار الثقافي والعمل على إبداء الملاحظات عليها وتعديلها وأخذ ملاحظات الأمين العام.

- العمل على إنشاء فريق متخصص بشكل دوري يتضمن إشراك الفريق الفني والإداري في الوزارة ورؤساء الجامعات ورؤساء الأقسام لرسم السياسة العامة.

نمور، نوال. (2016). كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2019) إحصاءات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية الإحصاءات. <http://www.mohe.gov.jo/ar/pages/Statistics.aspx>

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2019) الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي: استرجعت بتاريخ 2018/12/1 <http://www.mohe.gov.jo/ar/pages/Statistics.aspx>

Bell, L. & Stevenson, H. (2006). **Educational Policy: Process; Themes and Impact**, New York: Routledge.

Bogue, E. G. & Betty, D. (2010). Performance Incentives and Public College Accountability in the United States; a quarter century policy audit. **Higher Education Management and Policy**, 22(2), 9-30.

Cassidy, J.G. (2013). Continuing education in the California state university system, A Case study exploration of the role practices of one extended education unit. **Unpublished Master Thesis college of Education, University of California, Los Angeles**. http://www.albasrah.net/ar_articles_2016/1016/qaleb_111016.htm; http://www.ets.org/Media/Education_Topics/pdf/COEIII; <http://www.mohe.gov.jo/ar/Pages/default.aspx>

Militello, M., Gajda, R., Bower, A. (2009). The Role of Accountability Policies and Alternative Certification on Principals' Perceptions of Leadership Preparation, **Journal of Research on Leadership Education**, <https://doi.org/10.1177%2F194277510900400301>

Millett, C. M., Payne, D. G., Dwyer, C. A., Stickler, L. M. & Alexiou, J. (2008). A Culture of Evidence: An Evidence-Centered Approach to Accountability for Student Learning Outcomes, <https://eric.ed.gov/?id=ED499994>

Suwannapha, W. (2001). Collaboration between Thai professional associations and university continuing education centers for professional development needs of business and industry. Unpublished Master Thesis, Faculty of the School of Education, University of Pittsburgh, United States-Pennsylvania.

الذبياني، منى سليمان حمد. (2010). **سياسات ونظام التعليم في المملكة العربية السعودية**. السعودية، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.

الغزاوي، فارس محمد تامر. (2013). معايير لتقويم عناصر العملية التعليمية في اقسام التربية الفنية على وفق معايير جودة التعليم. **أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق**.

فطيمة، حاجي. (2014). واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادة الجزائر من التجربة، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، 4(2): 45-7.

القريناوي، بسام (2017). **درجة مشاركة الإداريين التربويين في وزارة التربية والتعليم في الأردن في رسم السياسات التربوية وعلاقتها بولائهم التنظيمي من وجهة نظرهم**. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة اليرموك، إربد. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/870451>

كمال، جغوري (2016). **سياسات التعليم العالي والتشغيل بين الواقع والمأمول " ولاية بسكرة نموذجاً**. **مجلة الأحياء**، 19(12)، 365-379.

لهلوب، ناريمان (2012). **السياسات التربوية العربية**. ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

مصطفى، عباس (1986). **السياسة والدبلوماسية**. **مجلة الدبلوماسية: وزارة الخارجية -معهد الدراسات الدبلوماسية**، (7) 20-25.

المقداد، محمد وأخو رشيدة وهاني. (2012). **السياسات الحكومية وتنمية الموارد البشرية (التعليم العالي في الأردن) دراسة حالة، مجلة المنارة للدراسات والبحوث** 18(1): 115-154.

المنقاش، سارة (2006). **دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها**. **مجلة جامعة الملك سعود -العلوم التربوية والدراسات الإسلامية: جامعة الملك سعود**، 19(1)، 381-440.

مهدي، عامل. (2007). **في قضايا التربية والسياسات التعليمية**، لبنان، دار الفارابي للنشر.

استبانة

فاعلية السياسات التعليمية في وزارة التعليم العالي في الأردن من وجهة القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الجامعات الأردنية

القسم الأول: البيانات العامة

الجنس: 1- ذكر 2- أنثى

المسمى الوظيفي: 1-رئيس وعضو مجلس الأمناء 2- عميد كلية 3- رئيس قسم أكاديمي 4- مدير مديرية

المؤهل العلمي: 1-دكتوراه 2-ماجستير

القسم الثاني: أبعاد السياسات التعليمية

الرقم	الفقرة	السياسة التعليمية			
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة جدا
المجال الأول: تطوير الأداء المؤسسي					
	تقوم الوزارة بإعادة دراسة وتطوير الخطة الاستراتيجية				
	تقوم الوزارة بتحديد مؤشرات الأداء لأهدافها				
	تقوم بوضع خطط لمتابعة أداؤها				
	تقوم ببناء الهيكل التنظيمي بشكل مستمر				
	تقوم باقتراح العمليات لتطوير أساليب العمل.				
	يتم تبسيط الإجراءات وتحديث الوصف الوظيفي				
	تقوم الوزارة بتقديم الخدمات المرجعية لمتلقي الخدمة. وإصدار المنشورات والتقارير السنوية لإنجازات الوزارة.				
المجال الثاني: السياسات والتخطيط					
	تقوم الوزارة بأعداد الخطط الخاصة ببرامج ومشاريع المديرية التي ترتبط به				
	تسعى لأشراك الفريق الفني والإداري في الوزارة لرسم السياسة العامة				
	ساهمت خطط التعليم العالي للارتقاء بمستوى التعليم العالي				
	تعتمد الوزارة في رسم السياسات على لجان علمية متخصصة.				
	تقوم الوزارة بالأشراف على هذه الخطط ومتابعتها وتقييمها.				
	تعزز سياسات التعليم العالي قبول الطلبة في الجامعات الخاصة				
المجال الثالث: الاعتماد وضمان الجودة					
	تشجع السياسات التعليمية بمراجعة البرامج القائمة ومتابعتها.				
	تقوم وزارة التعليم العالي بإجراء تقييم للبرامج في كل جامعة لاختيار الأفضل منها وتقويتها ورفدها بالكوادر والتجهيزات كي تصبح مراكز تميز				
	تسعى الوزارة للتوسع في برامج الدراسات العليا				
	تسعى الوزارة لتطوير أداء الأفراد العاملين فيها بشكل مستمر				
	اهتمت الوزارة بأبرام الاتفاقيات الدولية والبرامج التنفيذية والتي حصيلتها تبادل العديد من الطلبة الوافدين. وإيفاد عدد من الطلبة الأردنيين للدراسة في الخارج.				

الرقم	الفقرة	السياسة التعليمية			
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة جدا
المجال الرابع: التمويل المالي					
	تقوم الوزارة بإعادة النظر في الرسوم الجامعية بما يتناسب ودخل المواطن وكلفة الدراسة				
	تسعى الوزارة لإنشاء صناديق الطلبة المحتاجين				
	يتم تمويل صناديق الطلبة المحتاجين				
	يسعى القائمين على تنفيذ السياسات لتوزيع الدعم الحكومي بين الجامعات بناءً على أعداد الطلبة				
	يتم تخصيص جزء من موازنات الدولة لأغراض الإيفاد للحصول على درجة الدكتوراه في التخصصات المطلوبة				
	توفر الوزارة الدعم المالي الإضافي للجامعات لاستكمال البنى التحتية للجامعات الجديدة				
	يتم تخصيص جزء من الدعم الحكومي الإضافي لتمويل التخصصات الجديدة ومراكز التميز				
	تبحث الوزارة عن مصادر جديدة للتمويل المالي وفق استراتيجيات محددة وواضحة				
المجال الرابع: العلاقات الثقافية					
	تقوم الوزارة بجمع البيانات المتعلقة بمختلف جوانب قطاع التعليم العالي وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتطوير القطاع وتحديد احتياجاته				
	تقوم الوزارة بأجراء الزيارات الميدانية للمكاتب الثقافية في الجامعات للاطلاع عن واقع وحال المكاتب الثقافية والمشكلات الخاصة بهم وعلاقتهم بالجامعة التي يعملون بها				
	تسعى الوزارة باستمرار بحضور كافة الاجتماعات التي تعقد في الوزارة والتي تهتم بشؤون الطلاب الأردنيين لأبناء العاملين أو الطلبة الوافدين على حساب التبادل الثقافي				
	تقوم الوزارة بتوثيق الصلة بين المستشار الثقافي مع الطلبة ونقل الصورة المشرقة				
	تحاول الوزارة الاطلاع على التقارير الدورية والخطط المستقبلية التي يرسلها المستشار الثقافي للوزارة وإبداء الملاحظات عليها ورفعها للأمين العام				